استخدامات المنهج العلمي في دراسة ظاهرة العنف (العنف الأســـري نموذجا)

الأستاذة: غزالـــة ابن فرحات
قسم علم الاجتماع
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

الملخـــص:

حتى وإن كان العنف الأسري قد وجد منذ فجر التاريخ ولا تزال المجتمعات تعاني منه إلى حد الساعة، إلا أن الاهتمام به علميا كظاهرة اجتماعية لم يلقى الإقبال إلا مع منتصف القرن العشرين مع بروز أولى بعض المقالات التي عالجت الموضوع من وجهة نظر طبية إكلينيكية أو نفسية. وقد اختلفت الأسباب والعوامل المؤثرة في هذا التأخر خاصة تلك المرتبطة بالقيم والثقافات الاجتماعية التي اعتبرت بمثابة عراقيل حقيقية واجهت البحث في هذا المجال. لكن ذلك لم يمنع ظهور دراسات حول الموضوع، قسمها المهتمون إلى فترتين أساسيتين: الأولى قبل مؤتمر كوبنهاج حول العنف ضد المرأة سنة 1980م والثانية بعد هذا التاريخ. وسنحاول من خلال هذا المقال معالجة أهم التطورات المنهجية التي عرفها البحث العلمي حول العنف الأسري.

مقدمـــة:

لقد كانت العنف الموجه ضد المرأة ولا يزال، أحد أهم مظاهر العنف الأسري داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال تشير تقديرات "الجمعية الهندية للمساعدة القضائية للنساء "، بأن 70% من النساء الموجودات بمصلحة الحروق بمستشفى لاهور (عاصمة البنجاب الهندية) هن ضحايا حوادث حرق عمدي تسبب فيه أزواجهن أو عائلات أزواجهن. وما يثير حيرة المختصين وسخطهم، هو أن الضحايا (رغم معاناتهن) تمتنعن عن اللجوء إلى المتابعات القضائية أمام الجهات المختصة خوفا من النبذ والحرمان وحتى القتل الذي قد تتعرضن له. وفي ذات السياق يشير الطبيب المسؤول على هذه المصلحة، أن مثل هذه الحوادث تعدّ أمرا عاديا وكثير الحدوث بالنسبة للنساء المنتميات إلى الطبقات الفقيرة في الهند وفي غيرها من المناطق[1].

وقد شكل العنف الأسري موضوعا للكتابة الشعبية بدءا بالأساطير الإغريقية القديمة مرورا بكتابات ديكنز وانتهاء بكتابات العصر الحديث، حتى وإن احتلت عملية وصف الألفة والحب المساحة الكبيرة فيها على اعتبارهما مصدرا للعواطف الإنسانية الأكثر عنفا كالغيرة والغضب. الأمر الذي يدفعنا للقول أن العلاقات الحميمية قد تكون تعسّفية وفق عدّة أشكال وربما تكون الجريمة الأسرية أكثرها تطرفا. ويبقى الأمر المؤكد هو وجود علاقة بين العنف في أشكاله الموسعة كالشجار الشعبي والحرب الأهلية من جهة، والعنف الأسري من جهة أخرى حتى وإن لم تتمكن الدراسات إلى حدّ الآن من تأكيد هذا الارتباط. فالكثير من الأطروحات تتجه نحو الافتراض الذي يعتبر العنف الأسري كأصل للأشكال الأخرى الأوسع من العنف. ويبقى الأمر المتيقن منه وكما قال **غيدنز** Guidnez: " أن البيت في الواقع هو المكان الأكثر خطورة في المجتمع الحديث. وبلغة الأرقام فإن احتمال أن

يتعرض أي شخص من أيّ عمر ومن كلا الجنسين لهجوم جسدي في البيت، أكثر مما هو في الشارع ليلا. فربع الجرائم في المملكة المتحدة يرتكبها واحد من أفراد الأسرة ضد فرد آخر فيها "[2].

فالعنف العائلي أو الأسري قد وجد مع أولى التجمعات الإنسانية واستمر عبر مختلف الحقب والأزمنة، حيث تنّوع في المظاهر واختلف في الأشكال وغالبا ما يتعرض له الضعفاء في الأسرة. لكن رغم ذلك يبقى الجزء الكبير من هذه الأفعال لا يتحدث عنها ولا تنشر أخبارها، إذ يبذل الكثيرون جهودا معتبرة لكي تبقى ضمن أسرار الأسرة ولا تطفوا إلى السطح. إضافة إلى كون مثل هذه السلوكات قد تكون مقبولة لدى بعض المجتمعات أو في بعض الأزمنة، فلا تعتبر أفعالا غريبة ولا مستهجنة. فعلى سبيل المثال، كانت الكثير من الثقافات ولا تزال تعتبر ضرب الأطفال بل وحتى ضرب الزوجات، أمرا طبيعيا يندرج ضمن برامج التربية أو التنشئة الاجتماعية الهادفة إلى بناء رجل مسؤول وزوجة مطيعة.

ومع أن أفعال العنف الأسري كثيرة وتحدث في مختلف المجتمعات، فإن البعض منها فقط يظهر للعيان وينتبه إليه الآخرون حين تتحدث عنه الصحف ووسائل الإعلام بحكم بلوغه أبشع الصور: فالكل يتذكر قصة الشابة صوهان بوزيان التي قام خطيبها بحرقها بإحدى الضواحي الباريسية سنة 2002م عندما رفضت الزواج منه. هذه الجريمة وبحكم الضجة الكبيرة التي أثارها الإعلام الفرنسي حولها، ترتب عليها إحساس بعدم ارتياح كبير في نفوس الفرنسيين، مما دفع الجهات المسؤولة إلى الاهتمام أكثر بالعنف الأسري في فرنسا. لكن رغم أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في تنبيه الرأي العام حول هذه القضايا ومدى انتشارها في المجتمع، إلا أن التغطية الإعلامية المفرطة لمثل هذه الحوادث قد يكون لها كذلك تأثيرا سلبيا. إذ من شأنها أن

تزيد من تعقيد الظاهرة وتجعل من عملية تصنيفها بالأمر الصعب خاصة في غياب دراسات واهتمام علمي بها. إضافة إلى كون هذه الحوادث لا تمثل المجتمع الكلي أصدق تمثيل، فعادة ما يفضل أعضاء الأسرة وخاصة الضحايا في الغالبية العظمى من الحالات، الاحتفاظ لأنفسهم بما يحدث لهم من أفعال عنف بحيث تبقى هذه التجاوزات محل السر والكتمان.

*** عوامـــل تأخر الاهتمام بالعنف الأســـري:**

بما أن الحالات المعلن عنها عن طريق الشكاوي إلى المؤسسات القضائية هي التي تجد طريقها إلى الإحصائيات الرسمية وتضم إلى عدد جرائم العنف في المجتمع وتساهم في تحديد مدى انتشار المشكلات الاجتماعية، فإن عملية القياس لمعدلاتها أمر لن يتحقق حسب رأي الباحثين إلاّ إذا توفرت في المجتمع درجة من الوعـــي والنمو الحضاري من جهة، وكذا التجاوب مع التغيّرات التي تطرأ على الدور الاجتماعي للأسرة والناتج عـــن تحولها نحو الحداثة من جهة أخرى[3]. فالأمر الذي يشد الانتباه هو كون العنف الأسري رغـــم ملاحظـــته المـــــبكرة من طرف الأخصائيين الاجتماعيين خـــلال القرن 19م، إلاّ أنه لم يحظى بالاهتمـــام والدراســـة إلاّ مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حين نشر الطبيب **سيـــر هنري كامب** C. H. kempe في عام 1962م مقالته الشهيرة تحت عنوان " متلازمة الطفل المنهك ضربا ". هذا المقال الذي ساعد مع غيره من الكتابات على لفت انتباه العامّة من الناس وحتى العاملين في سلك الصحة والتطبيب، إلى الأعراض الطبية الإكلينيكية للعنف الموجه ضد الأطفال والأشخاص عامة. ومنذ هذه الفترة لم ينشر في علم الاجتماع أي مقال في هذا المجال حتى عام 1969م، حين قامت الإدارة الأمريكية للرعاية الصحية والتعليمية بنشر قائمة بيبليوغرافية عن مظاهر العنف الموجه ضد الأبناء.

أما العنف الموجه ضد المرأة وخاصة الأبناء، فإنه لم يشرع في الاهتمام به والبحث فيه إلا مع مطلع العقد السابع من القرن الماضي، حيث كانت الكتابات الأولى ذات توجه نفسي إكلينيكي وبقيت المعالجة الاجتماعية للموضوع تدور في إطار علم الإجرام وليس من منظور اجتماعي[4]. الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأخر علم الاجتماع عن الاهتمام بهذه الظاهرة ودراستها دراسة علمية قصد تحليلها وفهمها ومنه التخفيف من تداعياتها الخطيرة على المجتمع.

فبالرغم من أن العنف الأسري كان دائما موجودا، إلاّ أن مشكلة الضرب المبرح للأطفال لم تحظى بالاهتمام العلمي قبل سنة 1962م. كما أن إيذاء الزوجة وضربها لم يصبح محورا للاهتمام في العلوم الإنسانية إلا مع مطلع سنة 1972م تحت ضغط الحركات النسوية التي كان لها الدور المهم في رفع الحجاب عن هذه الظاهرة. وقد مكنت الدراسات والبحوث الميدانية الحديثة من اكتشاف أنواع أخرى للعنف كإيذاء كبار السن من الآباء والأمّهات، فضلا عن عنف الإخوة والأخوات ومؤخرا بدأ يظهر العنف الجنسي بارتكاب الفحشاء بين المحارم.

إن التأخير(سواء كان عمدي أم لا) في الاهتمام العلمي بموضوع العنف الأسري في مختلف مظاهره وأشكاله، يرجعه البعض إلى طبيعة الموضوع ومجال حدوثه. فالأسرة باعتبارها فضاء خاصا، فهي تساعد على تعزيز التستر عن هذه الظواهر، خاصة ونحن نعلم الحساسية الشديدة التي تحيط بها وما تتسم به من سرية وخصوصية. من جانب آخر فقد كان للثقافة السائدة التأثير الكبير في تأخير الاهتمام بالموضوع، حيث كان ولم يزل في مجتمعنا السلوك العنيف للرجل داخل الأسرة يحظى بالقبول الاجتماعي والاستحسان ويدخل ضمن أساليب التأديب والتنشئة الاجتماعية. وعليه سواء كانت عملية

الإنكار مقصودة أو غير مقصودة لوجود مثل هذا السلوك العنيف داخل الأسرة، فإنه لا يمكن إهمال أهميتها في تقبل فكرة انتشار الظاهرة وبالتالي تأخير أو عرقلة عملية الاهتمام بها ودراستها. ويمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العنف الأسري كموضوع يستحق الاهتمام والدراسة في النقاط التاليـــة:

– الحساسية التي نتجت عن مناقشة موضوع العنف بوجه عام، والتي حدثت أواخر الستينات وبداية السبعينات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نتيجة حرب الفيتنام، وما صاحبها من قتل سياسي، احتجاجات اجتماعية (ماي 1968م بفرنسا) وارتفاع في معدلات العنف[5].

– عودة الحركة النسوية للظهور وتقديمها لأرقام عن العنف الأسري كانت أكبر بكثير من الإحصائيات المقدمة من طرف الجهات الرسمية، فمثلا في 1997م كانت الأرقام المقدمة من طرف الجمعيات ذات الانتماء غير الحكومي، تؤكد أن في فرنسا يوجد أكثر من مليوني ضحية عنف. بينما الأرقام الرسمية لا تقدر العدد إلاّ بنحو مئة ألف. ومنه برزت الضرورة إلى القيام بدراسات ميدانية تهدف إلى التحكم في الظاهرة والقضاء على كل الأحكام المسبقة[6].

– تعدد وتعقيد الأبعاد المرتبطة بظاهرة العنف داخل الأسرة وبالتالي لم تعد الدراسة الإجرامية وحدها كافية للإلمام بمختلف مظاهر وأبعـــاد هذه الظاهرة، خاصة وأنه لم يعد يعتبر السلوك العنيف الأسري ضمن الأشكال الإجرامية فحسب، بل أدرج كذلك من طرف علماء الاجتماع تحت فئة "الانحراف داخل الأسرة".

– يحدث العنف الأسري عادة في السرية والكتمان فهو يتخفى وراء الأبواب المغلقة للمنازل. وعليه فإن طبيعته الخاصة لا تخفي المشكلة عن

أنظار العامة والباحثين فحسب، بل إنها تجعل عملية الوصول إلى كل من المعتدي والضحية من الأمور المتعذرة. وبالتالي فإن الحالات التي يتعامل معها عادة ما تكون عامة وفورية أو كذلك التقارير الرسمية عن إساءة معاملة الأبناء.

– رفض الأخصائيين الاجتماعيين والأطباء الإدلاء بالبيانات والمعلومات المساعدة على المعالجة السوسيولوجية للظاهرة، بدعوى الحفاظ على السرية المرتبطة بالمهنة.

– إنشاء مكاتب رسمية مع مطلع السبعينات من القرن الماضي تتكفل بتسجيـــل حالات إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم عبر كامل الولايـــات الأمريكية. بالإضافة إلى إيجاد المنازل والمآوي للزوجات ضحايا العنف الزواجي. مما أتاح الفرصة أمام الباحثين الاجتماعيين لدراسة الحالة وبالتالي تأكد بأنه يمكن الحصول على عيّنات الدراسة خارج العيادات الإكلينيكية، عكس ما كان معمول به في السابق. خاصة وأن الكتابات النفسية والطبية كانت قد شكلت التوجه العام في دراسة ومعالجة الظاهرة[7].

– الأرقام الخاصة بالعنف الأسري والتي تدلي بها الجهات الرسمية كانت ناتجة كلها عن تقارير الشرطة والدرك وسلك القضاء العام. وعليه فإن هذه المصادر لا تمدّنا إلا بالمعلومات الخاصة بالمعتدين وتهمل كذلك الضحايا من النساء والأطفال[8].

لقد كان لهذه العوامل الدور الكبير حتى يلقى موضوع العنف الأسري وخاصة الضحايا من نساء وأطفال الاهتمام من طرف العلوم الاجتماعية. لكن ذلك لم يمنع تأثر البدايات الأولى للدراسات بطبيعة الموضوع وحساسيته، حيث لقيت الكثير من الصعاب خاصة فيما يتعلق بتحديد المفاهيم والأدوات المنهجية، وهي الأدوات الكفيلة بدراسة مثل هذه الظواهر.

*** الإجــراءات المنهجية في معالجة العنف الأسري:**

إن الاهتمام السوسيولوجي بظاهرة العنف الأسري لم يظهر إلاّ مؤخرا. وكانت إحدى مهامه الأولى إرساء توجهات جديدة للدراسة والعمل على مقاربة الظاهرة بمنظور جديد بعيدا عن كل من علم النفس والطب. وعليه فإن البحث في الظاهرة قد مّر بمراحل يفضل المتتبعون تصنيفها حسب التطور الزمني إلـــى فترتيـــن:

- فترة العقدين الأولين وتمتد من 1960م إلى غاية 1980م.
- فترة ما بعد 1980م إلى يومنا هذا.

1- فتـــرة العقدين الأولين 1960م- 1980م:

ركز البحث السوسيولوجي خلال هذه الفترة على اتجاهين أساسيين في دراسة الظاهرة. تمثل الاتجاه الأول في نقد البحوث التي أنجزت في فترة سابقة والتي سيطر عليها النموذج الطبي في التحليل، باعتمادها عينات صغيرة لا تمثل المجتمع الأصلي كما لا تشمل جماعات متباينة تساعد على المقارنة.

أما الاتجاه الثاني فتمثل في مهاجمة علماء الاجتماع ونبذهم لكل التمثلات القديمة والأفكار التقليدية المؤيدة للافتراضات التي تزعم ندرة العنف الأسري أو اقتصاره على فئات اجتماعية محدودة كالمضطربين عقليا أو الفقراء، أو كذلك بأن النساء المضروبات يحببن ذلك...إلخ. لذلك فإننا نلاحظ أن هذه الفترة قد شهدت ظهور دراسات كثيرة اختلفت منهجيا في تناولها للموضوع، لكن كانت كلها تهدف إلى تحديد طبيعة العنف الأسري، حجمه وديناميات، العوامل المؤدية إليه، ومنه العمل على بناء النماذج السببية والنظرية التي تفسره باعتباره مشكلة اجتماعية.

هكذا فقد تم التركيز خلال هذه الفترة على أربع قضايا رئيسية تتمثل فـــي:

أ- تصميم مقاييس للعنف الأسري وخاصة ذلك الموجه ضد الأبناء والزوجات. وفي هذا الإطار يعتبر المقياس الذي طوره الباحث الأمريكي **ستراوس** Strauss سنة 1975م والمعروف بتسمية "مقياس آليات الصراع" "Conflict Tacticts Scales" أحد أهم المقاييس اعتمادا في تحديد هذه الظاهرة. وقد طرأ عليه العديد من التنقيح خلال استخداماته المتكررة في العديد من الدراسات، حتى يتمكن من قياس ثلاث متغيرات رئيسية ومنفصلة خاصة بالعنف الأسري هي الجدال، الاعتداء الشفهي والاعتداء الجسدي.(9)

ب- التعريف الاصطلاحي والإجرائي لمفهوم الإيذاء: وتعتبر عملية تحديد المفاهيم الإجرائية وخاصة إجماع الباحثين حول كل من مفهوم العنف La violence والإيذاء Abus أحد أهم المشاكل التي كان ولا يزال لها الأثر الكبير على التطبيقات المنهجية في هذا المجال، سواء في اختيار العينة أو في قياس العنف. لذلك فقد ظهرت عدة محاولات للتمييز بين المفاهيم المستخدمة، فنجد **ستراوس** Strauss في سنة 1980م يميز بين استخدام مفهوم العنف والعدوان حيث يعني الأول "أي فعل جسدي عنيف بينما يشير الثاني إلى أي فعل حاقد يميل إلى إلحاق الضرر بشخص ما. والضرر لا يكون فقط جسديا بل قد يكون انفعاليا أو حرمانا ماديا". كما أظهرت بحوث أخرى صعوبة في التمييز بين الفعل المشروع والفعل غير المشروع، حيث لوحظ أن الكثير من الأفعال والسلوكات العنيفة كانت تقبل من طرف الأفراد والمؤسسات تحت تأثير الثقافة المجتمعية أو صلة القرابة.(10)

من جهة أخرى أظهر **جيلــز** و **ستــراوس** Gelles et Strauss سنة 1979م بعد آخر للعنف يتمثل في القصد: فالعنف يتم مع توفر القصد بإحداث الضرر الجسدي للآخر. مع الملاحظة إلى عدم وجود اختلاف بين

الضرر البسيط والضرر الشديد. فهو يشمل الصفع، الضرب، الدفع وغيرها من الأفعال التي تتضمن الإصابة أو الموت.

أما الإيذاء فهو يتخذ أشكالا متعددة كالإيذاء الجسدي، السيكولوجي، الجنسي، واللفظي...إلخ. وقد تتعرض الضحية لواحدة أو أكثر من هذه الأفعال. ففي البداية كان المفهوم يشير فقط إلى العنف الجسدي التي تتعرض له الضحية، لكنء سرعان ما اتسع ليشمل الإيذاء الجنسي والاغتصاب الزواجي إضافة إلى فعل الفاحشة. وقد رأى دوباش ودوباش Dobash&Dobash أن الاهتمام بالإيذاء ضد البالغين واستخدام هذه العبارة، يعني تجاهل قضية أساسية هو كون المرأة هي الضحية المفضلة للعنف داخل الأسرة "[9]. وبما أن الإيذاء يذهب ضحيته كذلك الأطفال، فإن المصطلح في هذه الحالة يصبح قابلا للتوسع ليعبر عن حالات كثيرة مثل سوء التغذية، الفشل في النمو، الإهمال في المجال التعليمي والصحي...إلخ. إن عدم وجود إجماع حول مفهوم العنف سواء على المستوى المحلي أو الدولي، كان له الأثر السلبي الكبير ولا يزال على نتائج الدراسات في هذا المجال ومن ثم صعوبة تعميمها[11].

جـــ- تطوير نماذج سببية تساعد على تفسير وتحليل ظاهرة العنف الأسري، ومنه الكشف عن عواملها وخاصة الآثار المترتبة عنها سواء بالنسبة للضحية أو كذلك المعتدي. فبعد أن كان ينظر للعنف الأسري كنتيجة منطقية لأي خلل عقلي أو نفسي يعاني منه الفرد، ظهرت دراسات جديدة تبحث في تفسير الظاهرة من منظور جديد بتدخل متغيّر واحد أو أكثر. فنجد مثلا:

- الاتجاه النسوي الذي ربط بين ظاهرة العنف وخاصة ذلك الموجه ضد المرأة بمتغير النظام الأبوي وما ينتج عنه من سيطرة ذكورية في المجتمع.

حيث حاولت الباحثات في هذا المجال مقاومة التفسيرات والتطبيقات الموجودة والتي اعتبرتها سببا في استمرار الوضع القائم على استعباد الضعفاء في المجتمع أي المرأة والطفل، بهدف خلق قيم وقواعد أخلاقية جديدة لتقديم المساعدة للضحايا[12].

– انتقال العنف عبر الأجيال إحدى أهم التوجهات في تفسير العنف الأسري، فالكثير من الدراسات تؤكد الاحتمال القائل أن الرجل العنيف قد عايش مظاهر العنف في صغره، سواء كان ضحية له أو شاهدا على مظاهر العنف التي كانت ضحيتها أمه. وبالتالـــي فإنه يعيد إنتاج السياق الأسري العام الذي تأثر بها ولم يعرف غيره.[13]

– وجود علاقة عكسية بين " مقياس آليات الصراع " والمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في علاقتها بالعنف. حيث كانت الدراسات الأولى تبحث في هذا التوجه، لكن تطور البحث قد بين بطلان هذه الفكرة إذ لا يوجد دراسة تؤكد ارتباط العنف الأسري بوسط اجتماعي وطبقة اجتماعية محددة. وتؤكد المؤرخة الفرنسية **مونيك بودييه**.Baudier M في هذا الإطار بأن النقطة المشتركة الوحيدة بين الأزواج العنيفين تكمن فقط في كونهم رجال[14].

– العزلة الاجتماعية وعدم الانخراط في جمعيات يزيد من احتمالات التعرض إلى العنف الأسري. وهو أحد أهم التفسيرات الخاصة بهذا الموضوع، حيث تبين الدراسات والتجارب أن العزلة الاجتماعية تمثل أحد أهم العوامل المساعدة على استمرار سلوك العنف داخل الأسرة واستفحاله دون أي احتمال لإمكانية كشفه أو الحد منه.

– انخفاض الإحساس بالذات يؤدي إلى العنف الأسري سواء كان جسدي أو نفسي. ففي مقال تحت عنـــوان " تاريـــخ العنف الزوجـــي"

لـــ **أندري بروقيير** .Bruguière A، يؤكد الباحث أن العنف بدأ يحتل درجة متزايدة في الفضاء المنزلي على حساب الفضاء العام، لأن القلق الدائم الذي يمارسه المجتمع على الأفراد يؤثر سلبا على الصورة الذاتية التي يضعها الفرد المؤذي وخاصة الرجل لنفسه. الأمر الذي يدفع به إلى البحث عن أساليب تساعده في الحفاظ على سيطرته وقوته، فيكون ذلك عن طريق إطلاق مكبوتاته بالاعتداء على أفراد أسرته وإيذاءهم[15].

وبذلك نلاحظ اختلاف وثراء التفسيرات الخاصة بالعنف الأسري مما يثري النقاشات في هذا المجال.

د- مناقشة ديناميات العنف ومدى تأثير التدخل الخارجي على حدوث العنف داخل المنزل. حيث وجهت العديد من الانتقادات المنهجية للبحوث الميدانية التي أجريت حول موضوع العنف الأسري، أهمها تلك التي نشرها **جيلز** Gelles سنة 1982م حيث يشير إلـــى:

- تعتمد معظم الدراسات على حالات تم الحصول عليها بشكل رسمي من خلال العيادات والمستشفيات، تقارير الشرطة ومأوي الزوجات المضروبات، ومنه قد تغيب فيها معلومات مهمة عن الظاهرة كالاهتمام مثلا بالطرف المعتدي، الأسباب والظروف الحقيقية لحدوث العنف...إلخ. وهي في مجملها عوامل تؤثر على موضوعية نتائج هذه الدراسات وبالتالي مصداقيتها.

- العينات المعتمد عليها عادة ما تكون صغيرة أو متحيزة كالنساء المضروبات بقسوة والموجودات بالمصحات العقلية، أو كذلك الضحايا المنتمين إلى الطبقة الفقيرة أو العرقية، مما يفقد القدرة على تعميم النتائج.

- معظم هذه الدراسات لم تتضمن جماعات المقارنة وإن وجدت فهي غير مناسبة.

– أغلب العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات كانت متواضعة، ربما يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض معدلات العنف الأسري المعلن عليه أو كذلك الطبيعة المتعددة الجوانب للسلوك العنيف داخل الأسرة.

– لم يتم تحديد المعايير العلمية التي اعتمد عليها الباحثون في الحصول على الشواهد الامبريقية، والتي يعتبر تحديد مفهوم العنف الأسري أحد أهم ركائزها. الأمر الذي أثر كثيرا على إمكانية إجراء المقارنات بين نتائج الدراسات الخاصة بمختلف المجتمعات[16]. فهناك دراسات ركزت فقط على العنف الجسدي وأخرى رفضت اعتبار العنف الجنسي كأحد أشكال العنف الأسري. وعليه تصعب عملية مقارنة النتائج ومن ثم إمكانية تعميمها.

إن المهتم بتاريخ البحث العلمي في مجال العنف الأسري لن يجد أي عناء في الكشف عن العراقيل التي واجهت العمل العلمي خلال هذه المرحلة. ورغم كل الانتقادات التي وجهت إلى البحوث التي أجريت خلالها فإنه لا يمكن إنكار أهميتها، حيث ساهمت في إرساء الضوابط المنهجية الأولى للبحث من تحديد للمفاهيم وأشكال العينات وكذا تقنيات البحث والقياس. وعليه فقد كانت بمثابة الأساس الذي انطلقت منه الدراسات الحديثة.

2– فترة ما بعد 1980م إلى يومنا هذا (الإجـــراءات الحديثة في معالجة ظاهرة العنف الأســـري):

تبدأ هذه المرحلة مباشرة بعد انعقاد المنتدى العالمي الثاني للمرأة بكوبنهاج سنة 1980م. حيث خصص لمناقشة مظاهر العنف الذي تتعرض له المرأة وخاصة العنف الجنسي، الآثار الناتجة عن عمليات القمع الجسدي، الجنسي والعقلي الذي تكون ضحيته المرأة وإمكانية المعالجة القانونية لمختلف مظاهر الاعتداء الذي يحدث داخل المنزل. وتكمن أهمية هذا الحدث في كونه قد أدى إلى إحداث تحول كبير في الجانب الاصطلاحي للعنف، إذ ظهرت

مصطلحات جديدة كالعنف المنزليٍ Violence Domestique والعنف الأسري Violence Familiale و العنف بين الأزواج Violence conjugale للإشارة إلى العنف المتبادل بين الأفراد داخل الأسرة في مختلف مراحل العمر. كما كان لهذا اللقاء الأثر الكبير في إجماع المهتمين حول توسيع مجال العنف، إذ لم يعد يقتصر على حركات العنف الجسدي والجنسي كما كان معمول به قبل الثمانينات، بل اتسع المفهوم ليشمل مظاهر أخرى كالعنف النفسي أو السيكولوجي، العنف الاقتصـــادي أو كذلك العنف ضد الممتلكـــات والحيوانـــات ... إلخ. من جهة أخرى ظهر الإجماع في الآراء على أن الطرف المعتدي عادة ما يكون الرجال في محاولة منهم لإظهار سلطتهم وسيطرتهم.[17]

عرفت هذه الفترة انقسام الأدبيات إلى اتجاهين، ركز الأول فيهما على العوامل الاجتماعية والنفسية التي تدفع بالأفراد الضحايا خاصة النساء إلى البقاء في علاقة ضارة مع الشخص المتسبب في تعنيفهم. أما الاتجاه الثاني فقد اهتم بمرتكبي عمليات العنف في محاولة لإبراز أهم العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية التي تؤدي بهم وخاصة الرجال إلى إيذاء شركائهم وخاصة أبنائهم.

عرفت هذه الفترة كذلك وخاصة التسعينيات انتشارا كبيرا للجمعيات النسوية غير الحكومية التي كان لها التأثير القوي على الساحة السياسية, أدى في سنة 1993م إلى الاعتراف الدولي من طرف كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي بوجود مشكل حقيقي يتمثل في العنف القائم على أسس التمييز الجنسي. كما شهدت هذه السنة وضع القوانين المحددة لمصطلح العنف، مع إدراج تصنيف لأهم مظاهره والعمل على وضع خطط وبرامج هادفة للقضاء عليه[18]. حيث اعتمد في ذلك على ما جاء في المادة الثانية من

ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1993م، التي تحدد العنف ضد المرأة على أنه: " كل فعل موجه ضد جنس الأنثى، يؤدى أو يمكن أن ينتج عنه آلام جسدية، جنسية أو سيكولوجية بالإضافة إلى التهديدات والقمع والحرمان من الحريات سواء في الحياة العامة أو داخل الأسرة"[19]. ويبقى الأمر الملاحظ هو التأخير الذي سجلته أوربا في اهتمامها بهذا الموضوع مقارنة مع الدول الأنجلوساكسونية، إذ نشـــر أول مقـــال في فرنسا حول العنف الأسري بمجلة "Les Temps Modernes " سنة 1990م. وتم مناقشة أول أطروحة حول العنف الأســـري سنة1991م من طرف **فلزرلانغ** Walzer lang تحت عنوان "الرجال العنيفين" "Les Hommes Violents"[20]. وهذا يعني تأخر بما يعادل العشرين سنة مقارنة مع أمريكا الشمالية.

وقد عمدت الدراسات الحديثة في معالجتها لظاهرة العنف الأسري إلى استخدام أكثر من مقياس وأكثر من معيار في مقارنتها بين النساء المحطمات وغير المحطمات نتيجة لعنف الأزواج. وكان الهدف هو تجنب القصور الملاحظ في الإجراءات المنهجية التقليدية، لتحقيق الدقة والحبكة المنهجية والاستفادة من كل أدوات البحث سواء كانت تقليدية أو حديثة. فتم بذلك إدراج أسئلة يطلق عليها "مقياس الاكتئاب" كالتي استخدمها **بيرجمان** Bergman وزملائه سنة 1987م. أو كذلك اعتماد "مقياس استخدام الكحوليات" في استقصاء مدى تأثير تعاطي الكحول على العلاقة الزوجية ومدى تأثير ذلك في نشوء حالات العنف بين الشريكين. كما استمر في اعتماد مقياس ستراوس Strauss "مقياس آليات الصراع CTS" بهدف تقدير درجة العنف الجسدي نحو الشريك وتكرار حدوثه. وقد تم تطوير مقياس آخر يهدف إلى معرفة معدل شدة العنف وقسوته عبر المقابلة الشخصية للمستجوبات، زيادة على ظهور مقاييس جديدة تمكن المبحوثات من التقدير

الذاتي لقوة العنف الذي تتعرضن له ومدى إجمالي تكرار العنف البدني ضدهن.[21]

فإذا أخذنا على سبيل المثال البحث الذي أجري في فرنسا سنة 2004م حول مدى انتشار العنف ضد المرأة داخل المجتمع الفرنسي، فإننا نجده قد اعتمد عدة متغيّرات في إبراز هذه الظاهرة أهمها: النظام الأبوي وتسخيره للمساواة بين الرجل والمرأة، تأثير النسق القيمي وتمثلاته للرجولة، تأثير اللامساواة الاجتماعية والبنيوية، دور الاتجاهات الثقافية وكذا الإطار المعيشي في انتشار الظاهرة. حيث تأكد أن كل هذه المتغيرات من شأنها أن تؤثر على طبيعة وشكل الأفعال العنيفة التي يقوم بها الأفراد داخل الأسرة[22].

ظهرت أيضا خلال هذه الفترة (1980م إلى يومنا) توجهات جديدة في دراسة العنف الأسري اعتمدت على المقارنة بين كل من تقارير وتصريحات المعتدين وكذا تقارير وتصريحات الضحايا رغم الفروق والتباين الذي قد يحدث بينهما. كما أثير النقاش حول طريقة استجواب المبحوثين ومدى مساعدتها في الحصول على معلومات موضوعية تتميز بالحياد. فقد تكون إما بطرح اقتراحات حول أشكال العنف الأسري، أو بترك المبحوثات يقصصن تجربتهن مع إتاحة الفرصة للباحث في تقييم الظاهرة ومدى شدتها.

رغم التقدم الذي عرفه البحث العلمي في مجال العنف الأسري، إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من النقائص أهمها:

– إن الاعتماد على التقارير الفردية (الناتجة عن التصريحات الأولية للضحايا) في قياس العنف داخل الأسرة، يتأثر في كثير من الحالات بالذاتية في تحديد ووصف الحالات, كنتيجة طبيعية للتوجه الاجتماعي العام الرافض لمثل هذه الظواهر وخاصة فكرة استخدام العنف ضد الأبناء.

– كما أنه من الصعب التأكد من صدق وثبات التقارير التي يدلي بها الأطفال المتضررين خاصة في سرد ظروف وملابسات الواقعة التي كانوا ضحيتها(بشكل مباشر أو غير مباشر).

– رفض الحركات النسوية المسوح الاجتماعية الكبيرة الحجم, لأنها لا تأخذ في عين الاعتبار المحتوى أو السياق الذي تتم فيه عملية العنف. كما أنها تتجاهل مظاهر وقضايا النوع، القوة والسلطة. لذلك اعتبرت المسوح القومية مجرد أداة في خدمة التحيز الواضح تجاه التخفيف من حدة عنف الرجل، حتى ينال قبولا ثقافيا واجتماعيا.

– وجود العديد من التفسيرات الاجتماعية لظاهرة العنف الأسري. فالدراسات الإمبريقية التي تناولت هذه الظاهرة لم تكن كلها تهدف إلى وضع بناء نظري بقدر ما كانت ذات أهداف تطبيقية ميدانية[23]. وعليه فهي تسعى إما لإعطاء واقتراح حلول للمشاكل الاجتماعية، أو كذلك لتدعيم الآراء والمواقف السياسية الموجودة.

– ظهور الاختلافات والتباينات في التفسيرات ومن ثم تأثير ذلك على نتائج الدراسات والبحوث. فبينما يقر أصحاب الاتجاه النسوي على اعتبار العنف الأسري كنتيجة حتمية لسيطرة النظام الأبوي وتكريسه لقوة الرجل وتحكمـــه في المرأة، يذهب علماء النفس والاجتماع إلى ربط العنف الأسري بمتغيرات مختلفة وعديدة كالفقر، الدخل، العزلة الاجتماعية، البطالة، المعاشرة الزوجية...إلخ. وقد تجلت هذه الاختلافات من خلال التباين الذي بدى واضحا في نتائج الدراسات والأبحاث التي أجريت في مختلف الدول الغربية. فمثلا البحث المجرى في سويسرا لم يقدم المجموع العام للنساء المعرضات للعنف، لكن بين أن ربع المبحوثات 26.2 % تعاني من عنف سيكولوجي

وهو رقم قريب من الرقم الفرنسي. أما في السويد وكندا، فإن العنف السيكولوجي لم يؤخذ بعين الاعتبار كأحد مكونات العنف الزواجي.

وفي انجلترا أهملت الاعتداءات الجنسية، بينما يصل معدله في السويد إلى نسبة 3% وهو يقارب معدل فينلندا. وبذلك نلاحظ أنه حتى وإن اعتمد الباحثون على استمارات ذات نفس المنطلق، إلاّ أن النتائج والتفسيرات تختلف باختلاف المقاربات النظرية التفسيرية، مما يؤكد خضوع الدراسة وتأثرها بشيء من الذاتية[24].

– افتقار معظم الدراسات إلى إطار تصوري واضح ومحدد للمفاهيم، حيث يوجد خلط بين كل من مفهوم العنف، العدوان، الإساءة والإيذاء، مما يؤدي إلى قصور في وضوح الفرضيات ومجريات البحث وبالتالي النتائج.

– نتيجة لتعقد ظاهرة العنف الأسري وتداخل أطرافها واتجاهها كون الضحايا والمعتدون يختلفون باختلاف أنماط هذا العنف (أبوي، زواجي، أبناء ضد أصول وغيرها). فقد أثر ذلك سلبا في المعالجة العلمية التي تميزت بالتخصص. حيث أصبح التركيز في الدراسات على نمط واحد من العنف دون الآخر، مع إرجاع العنف الأسري إلى عامل واحد قد يكون غير مناسب لتفسير الأنماط الأخرى للظاهرة.

– إن تعدّد أنماط الظاهرة وأطرافها يجعل من المستحيل أن تقوم نظرية واحدة بشرح وتفسير كل أشكالها، مما يجعل من الضروري اعتماد نظرية متكاملة ومتعددة الأبعاد في مثل هذه الدراسات.

الخلاصـــــة:

رغم حداثة عهد البحث العلمي بدراسة موضوع العنف الأسري، ورغم كل العوائق المقصودة وغير المقصودة التي تواجه الباحثين في هذا المجال. يبقى البحث والدراسة فيه فتيا من حيث التحكم المنهجي والتقني، لذلك كان من الضروري إيجاد اتجاهات منهجية موضوعية تجمع بين الطرق الكمية والكيفية حتى تربط بين الظاهرة ومختلف المتغيرات السوسيو- اقتصادية، الديمغرافية والسياسة التي يمر بها المجتمع، والتي لها تأثيرا حتميا على بروز العنف داخل الأسرة. لا سيما وأن ظاهرة العنف بمختلف أشكاله قد استفحلت في الجزائر خلال العقدين الماضيين، وأصبحت محل اهتمام الباحثين ليس في علم النفس والاجتماع والتربية فحسب، بل حتى عند رجال القانون والسياسة للوقوف على خلفيات هذه الظاهرة وأسبابها. و من ثم البحث عن سبل معالجتها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

الهوامـــش والمراجـــع:

1- Maryse Jaspard : " **Les violences contre les Femmes** "; La découverte; Paris; 2005; P.3.

2- جون برنارد: "**دراسات عائلية: مدخل تمهيدي**"؛ ترجمة: أحمد رمو؛ منشورات دار علاء الدين؛ دمشق؛ 2002؛ ص..101

3- مصطفى عمر التير: "**العنف العائلي**"؛ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية؛ الرياض؛ 1997؛ ص. 06.

4- إجلال إسماعيل حلمي: "**العنف الأسري**"؛ دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع؛ القاهرة؛ 1999؛ ص-ص 75- 76.

5- Chesnais J.C.: "**Histoire de la violence en occident de 1800 à nos jours**"; Robert Laffont; Paris; 1981; P.-P.7-8.

6- Maryse Jaspard ;op. cit.; P.9.

7- إجلال إسماعيل حلمي: مرجع سابق؛ ص- ص 78- 79.

8- Cronner S.: Le Harcèlement sexuel en France: la levée d'un tabou 1985 – 1990; "**La documentation française**"; Paris; 1996; P.09.

9- إجلال إسماعيل حلمي: مرجع سابق؛ ص 82.

10- نفس المرجع: ص- ص 79- 80.

11- Michel Manciaux et al.: "**Enfance en danger**"; Editions Fleurus psycho-pédagogie; Paris; 2002; P.-P.148-150.

12- Albhe Smith: Résistance Féministe à la violence masculine contre les Femmes: quelles questions; in: "**Nouvelles questions féministes**"; Antipodes; vol. 21; N° 2; 2002; P.77.

13- IBID; P.-P.668-670.

14- Baudier M.: De l'amour à l'enfer domestique; in: "**Sociologie santé: Violences en couples**"; La maison des sciences de l'homme d'aquitaine; N° 18; dec. 1998; P.12.

15- Le Pennec J. J.: Violences: in: "**Sociologie santé: Violences en couples**"; La maison des sciences de l'homme d'aquitaine; N° 18; dec. 1998; P. 08.

16- إجلال إسماعيل حلمي: مرجع سابق؛ ص 96.

17- Jean-Guy Branger: Lutte contre les violences au sein des couples; in: "**Les rapports du sénat**"; Paris; N° 229; 2004-2005; P.-P.15-19.

18- Maryse Jaspard: op. cit.; P. 07.

19- ONU- Article 2 - 1993.

20- Maryse Jaspard: op. cit.; P.14.

21- إجلال إسماعيل حلمي: مرجع سابق؛ ص. 102- 104.

22- Maryse Jaspard: op. cit; P. 21.

23- Yves Michaud: "**La violence**"; PUF; Paris; 2004; P. 86.

24- Maryse Jaspard: op. cit.; P.- P. 87- 88.